

Distr.: General
16 November 2016
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٧
٣٠ كانون الثاني/يناير - ٣ شباط/
فبراير ٢٠١٧، نيويورك
البند ٨ من جدول الأعمال المؤقت
توصيات مجلس مراجعي الحسابات

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية: تقرير عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، ٢٠١٥

موجز

في تموز/يوليه ٢٠١٦، أصدر مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة رسمياً تقريره عن مراجعة حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (A/71/5/Add.1) وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (A/71/5/Add.2)، وأبدى بشأهما رأياً غير مشفوع بتحفظات (حسابات نظيفة) عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وبالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هذه هي السنة الحادية عشرة على التوالي التي يُبدى فيها رأي غير المشفوع بتحفظات عن حسابات كلتا المنظمتين، وهذه هي السنة الرابعة من عملية إعداد التقارير بالكامل باستخدام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وفي ذلك تأكيد جديد لاستمرار التزام الإدارة العليا بالامتثال للمعايير المحاسبية الدولية وبالشفافية والمساءلة. وفي عام ٢٠١٦، تم تقييم البرنامج الإنمائي للمرة الثانية على أنه منظمة المعونة الأكثر شفافية في العالم، وذلك من جانب المبادرة الدولية للشفافية في المعونة التي ترتب ٤٦ من منظمات المعونة، منها جهات مانحة ثنائية ووكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات أخرى متعددة الأطراف، وبذلك حافظ البرنامج الإنمائي على نفس المرتبة التي حصل عليها في التقييم الأخير في عام ٢٠١٤.



ويعتمد البرنامج الإنمائي نهجاً قائماً على المخاطر في معالجة المسائل المتكررة المتعلقة بمراجعة الحسابات. واستناداً إلى الملاحظات والمخاطر التي أثيرت في التقارير الصادرة عن مجلس مراجعي الحسابات ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييمات وكذلك في قرارات المجلس التنفيذي والفريق التنفيذي، واصلت إدارة البرنامج الإنمائي تحديد الأولويات الإدارية المتصلة بمراجعة الحسابات على أساس مرة كل سنتين منذ عام ٢٠٠٦. ويُرصد التقدم المحرز بالقياس إلى المؤشرات الأساسية من خلال اجتماعات منتظمة تعقد برئاسة مديرة البرنامج والمدير المعاون ويقدم عنها تقرير سنوي إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى.

وبالنسبة للبرنامج الإنمائي، يستعرض هذا التقريرُ التقييم النهائي للأولويات الإدارية العليا الثماني المتعلقة بمراجعة الحسابات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (كما وردت في الوثيقة DP/2015/8 وأيدها قرار المجلس التنفيذي ٥/٢٠١٥)؛ ويعرض الأولويات الإدارية العليا السبع للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ التي حددها الإدارة وأقرها مجلس مراجعي الحسابات، ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييمات، والإجراءات الإدارية التي ستُتخذ لمعالجة كل أولوية؛ ويبلغ عن التقدم في حالة تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للسنة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وعملاً بقرار المجلس التنفيذي ٩/٢٠١٥، يمكن الاطلاع على تفاصيل حالة تنفيذ كل توصية من توصيات مراجع الحسابات وعلى التقرير الكامل عن مراجعة الحسابات الصادر عن مجلس مراجعي الحسابات في الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي.

عناصر قرار

قد يود المجلس التنفيذي القيام بما يلي: (أ) ملاحظة الآراء غير المشفوعة بتحفظات الصادرة في ٢٠١٥ عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية؛ (ب) والإحاطة علماً بالتقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في التقييم النهائي للأولويات الثماني العليا المتصلة بمراجعة الحسابات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥؛ (ج) ودعم الجهود التي تبذلها إدارة البرنامج الإنمائي لمعالجة الأولويات الإدارية السبع العليا المنقحة المتصلة بمراجعة الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، ولتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

أولا - مقدمة

١ - تعكس الآراء غير المشفوعة بتحفظات (حسابات نظيفة) الصادرة بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية من قِبل مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة بشأن البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ التزام الإدارة العليا بالتحسين المستمر للإدارة المالية والشفافية والمساءلة. وسيواصل البرنامج الإنمائي توخي الحذر والسعي إلى زيادة الامتياز في عملياته. وقد كان للاتجاه العام الذي أرساه كل من مديرة البرنامج والمدير المعاون أهمية حاسمة في تمكين البرنامج الإنمائي من الحصول على هذه الآراء غير المشفوعة بتحفظات من جانب مراجعي الحسابات.

٢ - ويعتمد البرنامج الإنمائي نهجاً قائماً على المخاطر في معالجة المسائل المتكررة المتعلقة بمراجعة الحسابات. والغرض من تحديد الأولويات الإدارية العليا للمنظمة المتعلقة بمراجعة الحسابات هو القيام، من منظور هيئات الرقابة الداخلية والخارجية وهيئات الإدارة، بتحديد المخاطر الهامة المتكررة أو الناشئة والأسباب الجذرية الكامنة المرتبطة بها. وهذا يتيح للإدارة أن تضمن، على أساس الأولوية، وجود ما يكفي من استراتيجيات وضوابط تخفيف المخاطر لمعالجة هذه المسائل. وترد في المرفق ١ الأولويات الإدارية العليا السبع المتعلقة بمراجعة الحسابات لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ويرد التقييم النهائي لأولويات الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ في المرفق ٢. وقد أحرز البرنامج الإنمائي تحسناً مستمراً في معالجة أولوياته المتعلقة بمراجعة الحسابات، مثلما يدل على ذلك الانخفاض التدريجي في عدد الأولويات من ١٥ في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى الأولويات السبع الحالية. وللمحافظة على هذا التحسن وتحقيق مكاسب إضافية، سيواصل البرنامج الإنمائي عمله الاستباقي في مجالي الرقابة والرصد. ومن الإجراءات التي اتخذتها الإدارة لتعزيز الرقابة قيامها مؤخراً بتعزيز المراكز الإقليمية ليكون تقديم خدمات الرقابة من أماكن أقرب إلى المكاتب القطرية.

٣ - وينقسم هذا التقرير إلى أربعة فروع هي المقدمة؛ والتقييم النهائي للتقدم المحرز في معالجة الأولويات الإدارية العليا الثماني المتعلقة بمراجعة الحسابات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥؛ والأولويات الإدارية العليا السبع المتعلقة بمراجعة الحسابات المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧؛ وتقرير مرحلي عن تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٥ والسنوات السابقة.

٤ - ولدى وضع قائمة الأولويات الإدارية العليا السبع المتعلقة بمراجعة الحسابات للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، التي أيدتها فريق الأداء المؤسسي والفريق التنفيذي، تشاورت الإدارة مع مجلس مراجعي الحسابات، ومكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات واللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييمات. وتعكس القائمة المسائل المتكررة التي أثارها هيئات الرقابة والإدارة.

ثانياً - استعراض التقدم المحرز في معالجة الأولويات الإدارية العليا الثماني المتعلقة بمراجعة الحسابات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

- ٥ - يستعرض التقييم التقدم المحرز حتى نهاية عام ٢٠١٥ بالقياس إلى المؤشرات الأساسية التي وضعت في عام ٢٠١٣. وفي الحالات التي لم تعالج فيها بالكامل إجراءات محددة مقررّة ضمن أولوية ما، رُحلت هذه العناصر إلى أولويات فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.
- ٦ - وتم تقييم أربع أولويات على أنها عولجت بشكل كامل. وتتصل هذه الأولويات بما يلي: (أ) إدارة التغيير الهيكلي وتحقيق الفوائد؛ (ب) إدارة المخزون والأصول والامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فيما يتعلق بأصول المشاريع؛ (ج) إدارة التوظيف وتطبيق ضوابط انتهاء الخدمة؛ (د) توصيات مراجعي الحسابات التي لم تنفذ منذ فترة طويلة.
- ٧ - ويقترح أن تُرحّل إلى الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ التحديات المتبقية في أربع من الأولويات فتدمج مع عناصر من التحديات الناشئة. والأولويات الأربع هي: (أ) إدارة قدرات الشركاء المنفذين وشؤونهم الائتمانية؛ (ب) إدارة البرامج والمشاريع وضمان جودتها؛ (ج) المساءلة الإدارية وتنفيذ الضوابط على الصعيد الميداني؛ (د) التخطيط للمشتريات والتأهيل المهني للقائمين عليها/تعزيز قدراتهم. ومعظم المناطق الجغرافية التي توجد فيها أكبر مشاريع البرنامج الإنمائي هي بيئات شديدة المخاطر تنطوي على تحديات اجتذاب أصحاب المواهب المؤهلين. ويسلط الفرع الثالث أدناه الضوء على بعض الإجراءات الإدارية المقترحة لمواجهة هذا التحدي.

ألف - إدارة قدرات الشركاء المنفذين وشؤونهم الائتمانية

- ٨ - تم السعي في إطار هذه الأولوية إلى معالجة إدارة القضايا الفريدة المرتبطة بطريقة التنفيذ الوطني وتنفيذ المشاريع بواسطة المنظمات غير الحكومية. ويعتمد البرنامج اعتماداً كبيراً على الرصد المنتظم للمشاريع والامتثال للنهج المنسق للتحويلات النقدية، وتكامل هذين العنصرين المراجعات والتقييمات المالية السنوية لهذه المشاريع بغية تقديم ضمانات بشأن الكيفية التي تدار بها.
- ٩ - وخلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، لوحظت أوجه تحسن في تقديم تقرير مراجعة الحسابات بشأن التنفيذ الوطني/بواسطة المنظمات غير الحكومية في الموعد المحدد بزيادة من ٨١ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٩٣ في المائة في عام ٢٠١٥. وكان هناك أيضاً انخفاض في المشاريع التي أبدى بشأنها مراجعو الحسابات آراء سلبية؛ والأثر المالي الصافي للإنفاق في مراجعات حسابات التنفيذ الوطني/بواسطة المنظمات غير الحكومية؛ وعدد المشاريع التي

تكررت بشأنها آراء معدلة أبدأها مراجعو الحسابات بين خطوط الأساس التي وضعت في عام ٢٠١٣ والتقييم النهائي الذي تم في عام ٢٠١٥. ويشير الأداء في إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية إلى أن تقييمات كلية نفذت في ٧٢ في المائة من مكاتب البرنامج الإنمائي ونفذت تقييمات جزئية لـ ٦٨ في المائة من الشركاء المنفذين حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وعلى الرغم من أن تنفيذ النهج المنسق للتحويلات النقدية بدأ في عام ٢٠١٥، لا يزال يتعين القيام بالمزيد من العمل في مجالات إدارة قدرات الشركاء المنفذين وشؤونهم الائتمانية، التي لا يزال يثيرها مراجعو الحسابات الخارجيون والداخليون بسبب التحديات المتصلة بالقدرات وعدم الامتثال للسياسات والإجراءات البرنامجية والتشغيلية. وتعمل المنظمة حالياً على معالجة مسألة قدرات الشركاء المنفذين وإدارة المخاطر من خلال بدء تنفيذ النهج المنسق للتحويلات النقدية وإدراج شروط قياسية لإدارة الائتمانية في مضمون وثائق المشاريع وكذلك إضافة سياسة البرنامج الإنمائي لمكافحة الغش باعتبارها مرفقا لجميع وثائق المشاريع التي تنطوي على تحويل الأموال إلى شريك منفذ أو طرف مسؤول. وعندما لا تكون لدى الشركاء المنفذين سياسة لمكافحة الغش، يُهاب بهم إلى اعتماد سياسة البرنامج الإنمائي. وترد في الفرع الثالث أدناه الإجراءات الإدارية الإضافية الرامية إلى زيادة نطاق تغطية النهج المنسق للتحويلات النقدية.

١٠ - ورُحلت العناصر التالية من هذه الأولوية إلى الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧: (أ) مواصلة بذل الجهود لضمان بدء التنفيذ الكامل للنهج المنسق للتحويلات النقدية؛ (ب) تنقيح دليل التنفيذ الوطني/بواسطة المنظمات غير الحكومية ورصد الامتثال له. وسيتم جمع هذه العناصر مع الأولويات المستجدة الأخرى في إطار هذا المجال من مجالات مراجعة الحسابات.

باء - إدارة جودة ومخاطر البرامج/المشاريع

١١ - شملت هذه الأولوية تحسين نوعية إدارة البرامج والمشاريع المتمحورة حول النتائج من خلال الإطار المتكامل للنتائج والموارد ونظام ضمان الجودة على مستوى المشاريع؛ وتعزيز إدارة المخاطر في المشاريع الشديدة المخاطر للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا؛ وتحسين وتيرة تنفيذ البرامج والمشاريع؛ والإفصال المالي للمشاريع في الوقت المناسب ورد المبالغ إلى الجهات المانحة.

١٢ - ولوحظت تحسينات في إطار هذه الأولوية، وإن كان لا يزال يتعين المزيد من العمل. وباستخدام بيانات الإطار المتكامل للنتائج والموارد، أجرى البرنامج الإنمائي - لأول مرة في منظومة الأمم المتحدة- تحليلاً إحصائياً لتحديد دوافع الأداء الإنمائي استرشدت به القرارات الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي. وهذا التوجه المحسّن نحو تحقيق النتائج، الذي يستعين

بالتقييمات والأدلة الأخرى، يستند إلى تحليل نظرية التغيير. وتُمهّل المكاتب سنة واحدة لكي تمثل متطلبات ضمان الجودة بالنسبة لجميع المشاريع الجديدة والجارية. وقد قيّم مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات أداء البرنامج الإنمائي في مجال الإدارة على أساس النتائج بأنه 'مُرض'، وهو أعلى تقدير يمكن منحه. وخلصت المراجعة إلى أن "الإصلاحات والممارسات السياساتية الحالية للإدارة القائمة على النتائج تعالج التحديات المتصلة بجودة البرامج والمشاريع وتضفي المزيد من الاتساق على عمل البرنامج الإنمائي فيما يتصل بالإدارة القائمة على النتائج، على المستويين المؤسسي والميداني كليهما" ويقوم الفريق التنفيذي، الذي ترأسه مديرة البرنامج، باستعراضات منتظمة لتنفيذ البرامج بالقياس إلى الأهداف، ولوحظت أوجه تحسن في شكل زيادة من النسبة الأساسية المتوسطة البالغة ٧٣ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٨٢ في المائة في عام ٢٠١٥. وقد تستغرق فوائد إصلاحات إدارة البرامج والمشاريع التي أطلقت في آذار/مارس ٢٠١٦ بضع سنوات أخرى لترسخ تماماً بحيث يتسنى للبرنامج الإنمائي أن يرى تحولاً كبيراً في تحسين إدارة البرامج والمشاريع. والتغيير الهيكلي الذي يمكن المراكز الإقليمية من الاضطلاع بدور أكبر في دعم المكاتب القطرية يتيح للبرنامج الإنمائي منبراً جيداً كي يعالج هذه الأولويات بحلول نهاية عام ٢٠١٧.

١٣ - ويتطلب إغلاق المشاريع في الوقت المناسب وإدارة المسائل المتكررة التي أثارها مراجعو الحسابات فيما يتعلق بالمشتريات وإدارة سلسلة الإمداد في إطار مشاريع الصندوق العالمي مزيداً من العمل، لذلك رُحلت هاتان العمليتان إلى الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وفيما يتعلق بإغلاق المشاريع في الوقت المناسب لا يزال ثمة العديد من التحديات، منها التأخيرات في تلقي التعليمات من الجهات المانحة بشأن استخدام رصيد الأموال المتبقي، والقيود التي تتضمنها التشريعات الوطنية والتي تؤثر على التصرف في الأصول أو تحويلها في الوقت المناسب. وبالنسبة لإدارة المشتريات وسلسلة الإمداد، تتصل أهم ملاحظة متكررة أبدائها مراجعو الحسابات بعدم الامتثال لمقتضيات ضمان الجودة في تخزين المخزونات الطيبة. وهذا المسعى صعب لأن عمليات النقل واللوجستيات وسلسلة الإمداد بأكملها تعتمد، في معظم البلدان، على النظم الوطنية وليس للبرنامج الإنمائي سيطرة عليها، ومن ثمة فإن النجاح في معالجة المسائل المثارة في عمليات مراجعة الحسابات يتطلب تعاوناً قوياً مع النظراء الوطنيين. ويسلط الفرع الثالث أدناه الضوء على الإجراءات الإدارية المقترحة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ للتصدي لهذين العنصرين اللذين تم ترحيلهما.

جيم - التخطيط للمشتريات والتأهيل المهني للقائمين عليها/تعزيز قدراتهم

١٤ - يندرج ضمن هذه الأولوية تعزيز الامتثال وإدارة المخاطر في مجال المشتريات (التخطيط، والتصديق، وتقييم القدرات)؛ وتعزيز توحيد عمليات الشراء حسب كل فئة من فئات المشتريات وإجراء تحقيقات استباقية للتخفيف من حدة المخاطر المتصلة بالاحتيال في عمليات الشراء.

١٥ - ويلاحظ إحراز تقدم في إطار هذه الأولوية. فقد تحققت الأهداف المتصلة بتخطيط المشتريات في الوقت المناسب بحلول نهاية الربع الأول وشرط الحد الأدنى من شهادات الموظفين المعنيين بالمشتريات. ومن منطلق التسليم بأن العديد من المكاتب القطرية يتطلب مستوى عاليا من الدعم في مجال المشتريات، لا يزال البرنامج الإنمائي يعمل على وضع نهج شامل قائم على المخاطر إزاء الرصد والرقابة. وفي عام ٢٠١٤، بدأت التقييمات الأولية للمكاتب من حيث المخاطر المتصلة بالقدرات، ويعمل البرنامج الإنمائي على وضع استراتيجية شاملة للرقابة القائمة على تقييم المخاطر ودعم المكاتب القطرية سوف تتضمن نتائج التقييمات. ورحّل البرنامج الإنمائي الجوانب المتصلة بإدارة عملية الرقابة القائمة على تقييم المخاطر من هذه الأولوية إلى الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

دال - المساءلة الإدارية وتنفيذ الضوابط على الصعيد الميداني

١٦ - شملت هذه الأولوية تعزيز إطار المساءلة في المؤسسة من خلال التغييرات الهيكلية التنظيمية (على سبيل المثال، المواءمة الوظيفية)؛ وتحسين عملية تنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر بالاسترشاد بتوصيات الاستشاريين الخارجيين. وخلص تقييم التقدم المحرز خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ إلى أن هناك "تحسينات وأن الأمور تسير حسب المقرر".

١٧ - وأطلق البرنامج الإنمائي في عام ٢٠١٥ إطاره للمساءلة المؤسسية وأضاف المساءلة التشغيلية في وقت لاحق من ذلك العام. ويهدف إطار المساءلة إلى تحديد مكتب رئيسي واحد لكل مجال من المجالات الفنية، مع الاستمرار في تحديد جميع المكاتب الأخرى التي تضطلع بأدوار داعمة هامة وكيفية إدارة الأنشطة المشتركة (خاصة تحديد المكتب الخاضع للمساءلة الأساسية عن إنجاز النشاط/الوظيفة) وتمت الموافقة على السياسة الجديدة للإدارة المركزية للمخاطر ونُظم تدريب تجريبي بشأنها في منطقة واحدة. وتحدد مراكز التكاليف المخاطر المحتملة خلال عملية التخطيط السنوية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع التوصيات الصادرة عن مراجعة الإدارة المركزية للمخاطر في عام ٢٠١٣ قد نفذت بالكامل، رغم أنه لا يزال هناك عمل يجب القيام به في مجال إدماج إدارة المخاطر في جميع عمليات المنظمة

ونظمها. وتشمل التحديات المتبقية في إطار هذه الأولوية رصد امتثال السلطة المخولة للإدارة العليا في جميع المكاتب الرئيسية وبدء التنفيذ الكامل للإدارة المركزية للمخاطر في جميع المناطق. وقد رُحلت هذه العناصر إلى الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧.

هاء - إدارة التغيير الهيكلي وتحقيق الفوائد

١٨ - شملت هذه الأولوية وضع معايير واضحة لتقييم ما إذا كانت عملية إعادة الهيكلة قد حققت أهدافها، وأن المخاطر المرتبطة بالتغييرات الهيكلية قد تم تخفيفها.

١٩ - ويُعتبر أن جميع الشواغل في إطار هذه الأولوية عولجت فعلاً، وسُشطب من قائمة أولويات مراجعة الحسابات. وأصبحت الهياكل الجديدة في المقر وعلى المستويات الإقليمية جاهزة للعمل في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وفي المرحلة النهائية، أصبح مكتب الخدمات الإدارية جاهزاً للعمل في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وأُنجزت جميع الأنشطة المقررة من قبيل عمليات النقل، والتدريب وما إلى ذلك. وأُعدت ورقة عن الدروس المستفادة تم إرفاقها باستعراض منتصف المدة لعام ٢٠١٦ للخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

واو - إدارة المخزون والأصول والامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فيما يتعلق بأصول المشاريع

٢٠ - شملت هذه الأولوية تعزيز إدارة الأصول والمخزونات (التسجيل والتحقق والتصديق والتخزين السليم، خاصة مخزونات مشروع الصندوق العالمي)؛ والامتثال للمعايير المحاسبية الدولية فيما يتعلق بالأحكام الانتقالية لمحاسبة أصول المشاريع اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

٢١ - ويُعتبر أن جميع الشواغل في إطار هذه الأولوية عولجت فعلاً، وسُشطب المسألة من قائمة أولويات مراجعة الحسابات. وعلى وجه التحديد، نجح البرنامج الإنمائي في تسجيل جميع أصول المشاريع في وحدة الأصول في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ولاحظ أوجه تحسن في توقيت ودقة عمليات التصديق على المخزونات والأصول الثابتة.

زاي - إدارة التوظيف وتطبيق ضوابط انتهاء الخدمة

٢٢ - تشمل هذه الأولوية رصد المدة التي يستغرقها استقدام الموظفين؛ والامتثال لمتطلبات مجلس أو فريق استعراض الامتثال؛ والرصد الدقيق لعمليات انتهاء خدمة الموظفين إزاء حقوق الدخول إلى نظام أطلس.

٢٣ - ويُعتبر أن جميع الشواغل في إطار هذه الأولوية عولجت فعلا، وستُشطب المسألة من قائمة أولويات مراجعة الحسابات. ومن الإنجازات التي تحققت بدء تنفيذ الاستقدام الإلكتروني/منصة التوظيف الإلكتروني في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وستعزز هذه المنصات الامتثال للقواعد التي تنظم التوظيف وستزيد من تيسير الرصد والإبلاغ. وأصبحت جميع أفرقة المقابلات تضم ممثلا عن قسم الموارد البشرية لديه إلمام بالقواعد والأنظمة التي تحكم التوظيف. وسيكفل هذا الممثل الامتثال فيما يتعلق بتكوين الفريق والشروط الأخرى. وفيما يتعلق بضوابط انتهاء خدمة الموظفين وضوابط النظام، تم تحديد نظام يوفر أداة للرصد خاصة بالموظفين المنتهية خدمتهم والدخول إلى نظام أطلس.

حاء - توصيات مراجعة الحسابات التي لم تنفذ منذ فترة طويلة

٢٤ - تضمنت هذه الأولوية تقليص عدد توصيات مراجعي الحسابات التي لم تنفذ بعد ١٨ شهرا. وكان الهدف هو أن تكون النسبة في حدود ٥ في المائة من مجموع التوصيات الصادرة على مدى السنوات الثلاث الماضية، بمعدل تنفيذ يبلغ ٨٥ في المائة على النحو المحدد في الأهداف المؤسسية للإطار المتكامل للنتائج والموارد.

٢٥ - وقيّم التقدم المحرز خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ على أن "الشواغل عولجت فعلا" وستشطب المسألة من قائمة أولويات مراجعة الحسابات. وكانت معدلات تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات الصادرة خلال السنوات الثلاث الماضية عن المراجعات الداخلية والخارجية للحسابات ٨٥ و ٩٩ في المائة، على التوالي، أي في حدود الهدف المؤسسي الذي يتوخاه الإطار المتكامل للنتائج والموارد. ولوحظت أيضا أوجه تحسن فيما يخص توصيات مراجعي الحسابات الخارجيين التي لم تنفذ منذ فترة طويلة، من نسبة أساسية قدرها ٤٢ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ١٣ في المائة في عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من أن توصيات المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة خلال السنوات الثلاث الماضية والتي لم تنفذ لفترة طويلة تعكس زيادة من النسبة الأساسية البالغة ٠,٨ في المائة في عام ٢٠١٣ إلى ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٥، فإن هذا المعدل يظل دون المؤشر المقرر البالغ ٥ في المائة. وترصد إدارة البرنامج الإنمائي عن كثب هذا المجال وتواصل الإدارة العليا جهود الرصد المنتظم التي تبذلها لضمان معالجة جميع المخاطر المرتبطة بتوصيات مراجعة الحسابات في الوقت المناسب.

ثالثاً - خطط الإدارة لمعالجة الأولويات العليا السبع المتعلقة بمراجعة الحسابات عن الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧

٢٦ - أضيفت ثلاث أولويات جديدة إلى الأولويات الأربع المحددة في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ والتي جرى تحديثها (إدارة قدرات الشركاء المنفذين وشؤونهم الائتمانية؛ وإدارة البرامج والمشاريع وتقييمها؛ واستراتيجيات الرقابة على المشتريات والحد من الغش؛ واعتماد وتنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر). وهذه الأولويات الثلاث هي: إدارة الموارد البشرية والهياكل التنظيمية الملائمة؛ والإدارة المالية للمكاتب القطرية واستدامتها؛ والشراكات وتعبئة الموارد. وبعض عناصر هذه الأولويات مترابطة.

٢٧ - وسيكون التركيز بشكل أقوى على الأولويات الثلاث بوصفها أولويات رئيسية، لكون عناصر هذه الأولويات قد تكررت في تقارير مراجعة الحسابات على مدى السنوات الخمس الماضية. وسيسعى البرنامج الإنمائي إلى تنفيذ خطط العمل المقترحة لمعالجة الأسباب الجذرية لهذه المسائل المتكررة.

ألف - إدارة قدرات الشركاء المنفذين وشؤونهم الائتمانية

٢٨ - لا تزال طريقة التنفيذ الوطني تستخدم على نطاق واسع في البرنامج الإنمائي. وبالنظر إلى مدى أهمية شركاء التنفيذ الوطني في الإنجاز الفعال لولاية البرنامج الإنمائي وأهمية الشواغل المتكررة التي أثارها هيئات الرقابة ومجالس الإدارة، فإن ذلك يشكل أحد المجالات ذات الأولوية التي صنفت بأنها شديدة التأثير. وعلى الرغم من أن الكثير قد تحقق في فترة السنتين الماضية، وبالنظر إلى أهمية تنفيذ النهج المنسق للتحويلات النقدية كإجراء رئيسي في إدارة المخاطر وبناء القدرات في إطار طريقة التنفيذ الوطني، سوف يركز البرنامج الإنمائي على كفاءة التنفيذ وفقاً لإطار النهج المنسق والسياسات التنفيذية. وتشمل هذه الأولوية التقييم وتعزيز إدارة المخاطر فيما يخص الشركاء المنفذين، وتعزيز الإدارة المالية للمشاريع، والحد من احتمالات الغش المتصلة بالشركاء المنفذين، بما في ذلك تحسين استرداد الخسائر الناجمة عن الغش.

٢٩ - وستخذ الإدارة الإجراءات التالية لمعالجة هذه الأولوية: (أ) كفاءة التنفيذ الكامل للنهج المنسق للتحويلات النقدية، بالاقتران مع مبادرات لبناء القدرات حيثما تحددت ثغرات، وتغيير طريقة التنفيذ في حالة حصول الشريك المنفذ على تقديرات سلبية متكررة من قبل مراجعي الحسابات؛ (ب) وإصدار دليل مستكمل لطريقة التنفيذ الوطني ووضع أدوات للرصد والامتثال؛ (ج) وعندما تكون حالات الغش مدعومة بالأدلة، السعي إلى الاسترداد

الكامل للأموال الضائعة على أساس الإجراءات التي تقترحها فرقة عمل متعددة الوظائف أنشئت لتحسين استرداد الأموال الضائعة بسبب الغش. وفي معظم الحالات، يعتمد البرنامج الإنمائي على النظم القضائية الوطنية لمتابعة قضايا الغش التي أمكن إثباتها بالأدلة داخل البلد. وتعد الشراكة والتعاون الفعالين مع السلطات الوطنية أمراً حاسماً لإنجاح الإجراءات الإدارية المقترح. وفي إطار تنفيذ النهج المنسق للتحويلات النقدية، وضع البرنامج الإنمائي أدوات رصد لرصد تنفيذ جميع عناصر النهج المنسق وكفالة أن تكون عمليات الفحص العشوائي المنتظمة متمشية مع تقديرات درجة المخاطر التي حصل عليها الشريك المنفذ.

باء - إدارة البرامج والمشاريع وتقييمها

٣٠ - يمثل التنفيذ الفعال للبرامج الركيزة الرئيسية لعمل البرنامج الإنمائي، إذ يترجم مباشرة إلى النتائج الإيجابية التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها من أجل دعم البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتمكن التقييمات وتبادل المعارف البرنامج الإنمائي من التحسّن المستمر عن طريق الدروس المستفادة. وفي إطار هذه الأولوية، يجري وضع الخطط لمعالجة ما يلي: تحسين جودة وضع البرامج والمشاريع وتنفيذها وتقييمها؛ وإقفال المشاريع والصناديق الائتمانية في الوقت المناسب؛ وتعزيز إدارة المتلقين الفرعيين والمشتريات والإمدادات في مشاريع الصندوق العالمي؛ والتحسين المستمر لوتيرة تنفيذ الميزانيات.

٣١ - وتشمل الإجراءات الإدارية ما يلي: (أ) الإصلاحات التي بدأ إدخالها على إدارة البرامج والمشاريع في آذار/مارس ٢٠١٦، بما في ذلك النظام الجديد لضمان الجودة، والتي أعطيت المكاتب القطرية مهلة سنة واحدة لكي تمثل لها؛ (ب) وبدء تنفيذ الاستراتيجية الجديدة لتعزيز التقييم اللامركزي ووضع التوجيهات؛ (ج) والأدوات والتدريب والعمليات المتصلة بالتصدي للمخاطر المتكررة في إطار إدارة المتلقين الفرعيين والمشتريات والإمدادات في مشاريع الصندوق العالمي؛ (د) ومعالجة مسألة إغلاق المشاريع في الوقت المناسب عن طريق الرقابة والرصد الفعالين، مع ملاحظة أن بعض العقبات تعزى أحياناً إلى الإجراءات المتعلقة من جانب أصحاب المصلحة الخارجيين مثل الجهات المانحة أو الشركاء المنفذين. ويقدم كل من فريق الشراكات وفريق الأثر الإنمائي التابعين للصندوق العالمي دعماً مخصصاً إلى المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية لتحسين أداء وإدارة جميع مشاريع الصندوق العالمي ومشاريع البرنامج الإنمائي الأخرى. وسيواصل الفريق التنفيذي عن كثب رصد معدلات تنفيذ البرامج والإجراءات التصحيحية المتخذة، من أجل معالجة أوجه القصور الكبيرة. ولتعزيز الإجراءات المطلوبة في إطار إقفال المشاريع في الوقت المناسب، اتصل مدير البرنامج

المعاون بالمكاتب القطرية وستدرج المسألة في تقييم أداء جميع المديرين والموظفين المكلفين بهذه المهام.

جيم - استراتيجيات الرقابة على المشتريات والحد من الغش

٣٢ - خلال العامين الماضيين، ظل الغش في المشتريات إحدى القضايا الرئيسية التي سُلط عليها الضوء في التقرير السنوي الذي يقدمه مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات إلى المجلس التنفيذي. وتشمل خطط التصدي للتحديات القائمة في مجال المشتريات في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ تحسين امتثال العمليات (الرصد والرقابة) على أساس الأدلة والنهج القائمة على المخاطر في الرصد والرقابة؛ والتخفيف من مخاطر الغش المتصلة بالمشتريات؛ وتحسين استرداد الأصول الضائعة بسبب الغش.

٣٣ - وتشمل الإجراءات الإدارية المقترحة ما يلي: (أ) توحيد وتجميع المشتريات الشديدة المخاطر/الكبيرة الحجم في المراكز الإقليمية ووحدة الخدمات المشتركة على الصعيد العالمي عندما تقيّم قدرة الشراء لأحد المكاتب على أنها ضعيفة؛ (ب) وضع خطة عمل لتحسين استرداد الأصول الضائعة بسبب الغش استناداً إلى تحليل للأسباب الجذرية؛ (ج) وضع تدريب بشأن مكافحة الغش والبدء في تنفيذه؛ (د) البدء في تنفيذ المنصة الإلكترونية للعطاءات لتحسين الامتثال أثناء عملية تقديم العطاءات.

٣٤ - وحقق البرنامج الإنمائي حجم مشتريات سنويا بلغ ٢,٧ بليون دولار في عام ٢٠١٥. وقد أشار تقرير صدر مؤخراً بشأن أنشطة المشتريات المشتركة بين البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع قُدم إلى المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٦ (DP-FPA-OPS/2016/1) إلى أن وضع الاتفاقات الطويلة الأجل وتبادلها فيما بين الوكالات على نطاق منظومة الأمم المتحدة قد أسفر عن وفورات ملموسة أو عن تجنب تكاليف تصل إلى ٣٥ في المائة. وثمة فرصة لتحقيق مكاسب في الكفاءة وتوفير التكاليف في الإجراءات الإدارية المقررة لمعالجة التحديات الراهنة في مجال المشتريات. ولجني تلك الفوائد، عمم البرنامج الإنمائي في سياساته الأخذ بالاتفاقات الطويلة الأجل التي تستخدمها الوكالات الأخرى بغية تعزيز الاعتراف المتبادل بالسياسات والتدابير المتخذة فيما بين كيانات الأمم المتحدة. ويرتبط التخطيط الفعال والمناسب التوقيت للمشتريات ارتباطاً وثيقاً بالتخطيط السليم والمناسب التوقيت للبرامج. وقد استحدث البرنامج الإنمائي نظام تخطيط معززا يكفل إقرار خطط العمل السنوية في وقت مبكر. وسيسفر هذا التغيير عن تخطيط مناسب التوقيت للأنشطة المتصلة بالبرامج والمشتريات،

مما يسمح باتخاذ القرارات في الوقت المناسب بشأن توحيد البدائل المختلفة والنظر فيها من أجل تسليم السلع وتقديم الخدمات.

دال - إدارة الموارد البشرية والهياكل التنظيمية الملائمة

٣٥ - يعد استقدام الموظفين ذوي المهارات المناسبة واستبقاؤهم أمراً أساسياً في التنفيذ الفعال للإجراءات التي تدعم خطة البرنامج الإنمائي الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ وأهداف التنمية المستدامة على السواء. وفي إطار هذه الأولوية، يسعى البرنامج الإنمائي إلى ضمان فعالية إدارة الموارد البشرية، ومواءمة الهياكل مع التوجه الاستراتيجي للمنظمة، والحد من مخاطر الغش وتحسين استرداد الخسائر المتصلة بالغش من الموظفين ومتعهدي الخدمات.

٣٦ - وتشمل الإجراءات الإدارية الرئيسية المقترحة لمعالجة هذه الشواغل ما يلي: (أ) وضع وتنفيذ خطة استراتيجية للموارد البشرية في المؤسسة؛ (ب) وإنشاء مجلس لتقييم الامتثال المؤسسي من أجل تقييم الإجراءات المطلوبة بشأن حالات الغش التي تم تحديدها؛ (ج) ووضع لوحات متابعة وأدوات لرصد الامتثال في إطار مجالات المخاطر الرئيسية؛ (د) وبدء تنفيذ التدريب للعاملين في مجال الموارد البشرية.

٣٧ - وتهدف الإجراءات الإدارية إلى كفاءة الاتساق في تقديم خدمات الموارد البشرية والشفافية في التوظيف والقدرة على الاستجابة والتكيف مع بيئة سريعة التغير. ويجري تحقيق ذلك من خلال نقل شركاء عاملين في مجال الموارد البشرية إلى المراكز الإقليمية لتوفير رقابة أقرب إلى مكان تقديم تلك الخدمات. وتؤثر مخاطر الغش واسترداد الأموال الضائعة في الموارد البشرية من خلال إدارة متعهدي الخدمات الذين يشكلون عدداً كبيراً من القوة العاملة للبرنامج الإنمائي وإدارة المطالبات الطبية التي يمكن أن تكون عرضة لحالات الغش.

هاء - الإدارة المالية للمكاتب القطرية واستدامتها

٣٨ - تواصل الإدارة العليا للبرنامج الإنمائي ضبط التوجه بشأن القضايا المتصلة بالمساءلة والشفافية. والمساءلة المالية هي إحدى الأولويات الرئيسية للمنظمة، ولدى الإدارة خطط عمل للتصدي للتحديات التالية: (أ) الاستدامة المالية للمكاتب القطرية؛ (ب) وإدارة السُّلف؛ (ج) وإدارة المخاطر المصرفية؛ (د) والتسجيل الدقيق للنفقات؛ (هـ) وإدارة وثائق المعاملات المالية؛ (و) والحد من مخاطر الغش وتحسين استرداد الخسائر المتصلة به.

٣٩ - وتشمل الإجراءات الإدارية الرئيسية لمعالجة مسائل الإدارة المالية ما يلي: (أ) وضع استراتيجية معززة لاسترداد التكاليف (الدعم الإداري العام، وجمع تبرعات المكاتب المحلية

الحكومية، وتنفيذ القيد المباشر لتكاليف المشاريع، وتعزيز استرداد التكلفة من وكالات الأمم المتحدة الأخرى؛ (ب) وخفض عدد المصارف من خلال تركيز العلاقات المصرفية وتوسيع استخدام التحويلات الإلكترونية للأموال إلى المدفوعات المحلية؛ (ج) وإجراء تحليل للأسباب الجذرية للعوامل المساهمة أساساً في حدوث الأثر المالي الصافي (عدم الدقة في تسجيل النفقات وانعدام الوثائق الداعمة)، ووضع استراتيجيات لمعالجتها؛ (د) وإنشاء مجلس لتقييم الامتثال المؤسسي من أجل تقييم الإجراءات المطلوبة بشأن حالات الغش التي تم تحديدها؛ (هـ) وتقليص الوقت الذي يستغرقه إنجاز التحقيقات وتحسين استرداد الأموال الضائعة بسبب الغش؛ (و) وتعزيز التخطيط والميزنة.

٤٠ - وتظهر بعض مشاكل الإدارة المالية على مستوى الشركاء المنفذين، ولغن كانت مساعي بناء القدرات والتدريب يمكن أن تسهم جزئياً في معالجة المخاطر، فإن التحديات النظامية والهيكلية على مستوى الشركاء المنفذين، التي تؤدي إلى ظهور هذه المخاطر المالية، تتطلب في كثير من الأحيان إنفاق قدر كبير من الموارد للتخفيف من المخاطر. وهذا يعني أن البرنامج الإنمائي سوف يجري على نحو متزايد تقييماً يتيح له اتخاذ قرار مستنير بشأن متى تكون المخاطر كبيرة جداً، وبالتالي ينبغي تغيير طريقة التنفيذ إما للتنفيذ المباشر أو لدعم المكتب القطري لطريقة التنفيذ الوطني. وفيما يتعلق بإدارة السلف وعدم كفاية الوثائق الداعمة، فإن العديد من هذه المسائل مرتبطة بعدم كفاية قدرات الشركاء. ويُنتظر أن التنفيذ الفعال للنهج المنسق للتحويلات النقدية سوف يعطي البرنامج الإنمائي معلومات مناسبة بشأن أفضل خيار للتحويلات النقدية ينبغي استخدامه، حسب مختلف مستويات المخاطر المحددة على مستوى الشركاء المنفذين. وبالنسبة للمسألة الأخرى في إطار الحد من حالات الغش واسترداد الأموال، جرى تشكيل فرقة عمل متعددة الوظائف لمعالجة مسألة تدني معدل استرداد الأموال الضائعة بسبب الغش، وهو أمر ظل يشكل مصدر قلق بالنسبة للمجلس التنفيذي. وستعالج معظم المسائل المتصلة بالاستدامة المالية للمكاتب القطرية، التي أُثيرت في تقارير مراجعة الحسابات، من خلال تعزيز التخطيط.

واو - الشراكات وتعبئة الموارد

٤١ - يؤثر التمويل الذي تنقصه المرونة والذي لا يمكن التنبؤ به تأثيراً سلبياً على قدرة البرنامج الإنمائي على الاستثمار في التنمية الطويلة الأجل في المجالات والبلدان ذات الأهمية الاستراتيجية الرئيسية. وفي إطار هذه الأولوية، يواصل البرنامج الإنمائي العمل على تنويع قاعدة التمويل الأساسية لديه وتعزيز مشاركة الشركاء وتحسين المعلومات المتاحة للجهات المانحة وتحديد الأولويات التنظيمية.

٤٢ - وتشمل الإجراءات الإدارية الرئيسية في إطار هذه الأولوية ما يلي: (أ) وضع خطط عمل لتعبئة الموارد القطرية؛ (ب) وإعطاء الأولوية للجهود المؤسسية والتي تبذلها المكاتب القطرية من أجل تعبئة الموارد التي تغذي خطط العمل. وستساعد هذه الجهود البلدان على الوصول إلى جميع موارد التمويل المتاحة والاستفادة منها واستخدامها.

٤٣ - وعلى الرغم من التحديات المبينة في هذا المجال، يسر البرنامج الإنمائي أن يشير إلى وجود فرص في تعبئة الموارد المحلية ونوافذ تمويل البرنامج الإنمائي والتمويل الجماعي في إطار أهداف التنمية المستدامة. ولتحسين كفاية التمويل وجودته، سوف يسعى البرنامج الإنمائي إلى تحقيق المرونة وقابلية التنبؤ والتنوع في مصادر تمويله. وقد أعد البرنامج الإنمائي خطط عمل لتعبئة الموارد استناداً إلى المعلومات القطرية من الجهات المانحة، وذلك على المستوى المؤسسي ومستوى المكاتب القطرية. وعلى مدى السنتين المقبلتين، سوف تقوم المكاتب الإقليمية، بدعم استشاري تقني من مكتب العلاقات الخارجية والتوعية، بتقديم الدعم إلى المكاتب القطرية في تنفيذ وتحديث هذه الخطط. ويعتزم البرنامج الإنمائي زيادة مرونته وقدرته على التكيف مع مشهد التمويل المتغير.

زاي - اعتماد وتنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر

٤٤ - يتعرض البرنامج الإنمائي لمجموعة متنوعة من العوامل الخارجية والداخلية التي تخلق عدم اليقين فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التنظيمية. وأثر عدم اليقين هذا على الأهداف يعرف أيضاً بأنه "مخاطر". ونظام البرنامج الإنمائي للإدارة المركزية للمخاطر يمكن المنظمة من تحديد وإدارة هذه المخاطر لكفالة المساءلة وحماية سمعتها. وتشمل هذه الأولوية بدء تنفيذ التدريب على الإدارة المركزية للمخاطر والمساءلة عن طريق تفويض السلطات والرصد والإدارة الفعالين للمخاطر المؤسسية.

٤٥ - وتشمل الإجراءات الإدارية للتصدي لهذه المخاطر ما يلي: (أ) بدء تنفيذ التدريب على الإدارة المركزية للمخاطر في جميع المناطق؛ (ب) وتفويض السلطة رسمياً للموظفين الرئيسيين في الإدارة العليا لجميع المكاتب؛ (ج) والتصديق على الضوابط الداخلية؛ (د) والرصد المنتظم للمخاطر المؤسسية التي تم تحديدها أثناء عملية التخطيط التي تجريها لجنة إدارة المخاطر.

٤٦ - وترفع لجنة إدارة المخاطر التقارير إلى الفريق التنفيذي على أساس فصلي، وهي لجنة فرعية تابعة للفريق التنفيذي يرأسها مدير البرنامج المعاون وتتألف من أعضاء من فريق

الإدارة العليا. وتضطلع اللجنة بمسؤولية كفاءة التنفيذ الفعال لسياسة البرنامج الإنمائي المتعلقة بالإدارة المركزية للمخاطر، بما في ذلك إدماجها في جميع جوانب العمل.

رابعاً - حالة توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥

ملاحظة: يتضمن المرفقان ٣ و ٤، اللذان يظهران على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي، مزيداً من التفاصيل عن توصيات مراجعة الحسابات الـ ٣٣ (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) والـ ٧ (صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية)، على النحو المبين أدناه.

٤٧ - تقوم المنظمتان كلتاهما برصد تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات بحلول تواريخ التنفيذ المستهدفة. وبالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، كانت اثنتان من التوصيات الثلاث (٦٧ في المائة)، المتوخى تنفيذها بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، إما قد تم تنفيذهما أو تجاوزتهما الأحداث، وثماني توصيات بمواعيد تنفيذ مستهدفة في المستقبل قد نفذت بالفعل، مما رفع معدل التنفيذ الإجمالي حتى الآن (ثلاثة أشهر بعد صدور تقرير مجلس مراجعي الحسابات) إلى ٣٠ في المائة. وبالنسبة لصندوق المشاريع الإنتاجية، فإن جميع التوصيات السبع هي قيد التنفيذ حالياً.

٤٨ - ويرد أدناه موجز التوصيات التي لم تُنفذ والتقدم المحرز في التنفيذ ومواعيد الإنجاز المستهدفة لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية لعام ٢٠١٥ والسنوات السابقة.

الجدول ١

حالة التنفيذ حسب مواعيد الإنجاز المستهدفة - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تاريخ الإنجاز المستهدف	عدد التوصيات المنفذة	قيد التنفيذ	تجاوزتها الأحداث	المجموع
٢٠١٦، الربع الأخير	٣	١	١	٣
٢٠١٧، الربع الأول	٢٣	١٦	صفر	٢٣
٢٠١٧، الربع الثاني	٧	٦	صفر	٧
المجموع الكلي	٣٣	٢٣	١	٣٣
النسبة المئوية	١٠٠ في المائة	٢٧ في المائة	٧٠ في المائة	٣ في المائة
	١٠٠ في المائة			

الجدول ٢

حالة التنفيذ حسب الأولوية - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الأولوية	المنفذة	قيد التنفيذ	تجاوزتها الأحداث	المجموع
علياً*	٢	١١	صفر	١٣
متوسطة	٧	١٢	١	٢٠
دنياً	صفر	صفر	صفر	صفر
المجموع	٩	٢٣	١	٣٣
النسبة المئوية من المجموع	٢٧ في المائة	٧٠ في المائة	٣ في المائة	١٠٠ في المائة

الجدول ٣

حالة التنفيذ حسب مواعيد الإنجاز المستهدفة - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

تاريخ الإنجاز المستهدف	عدد التوصيات	المنفذة	قيد التنفيذ	المجموع
٢٠١٦، الربع الأخير	٣	صفر	٣	٣
٢٠١٧، الربع الأول	٤	صفر	٤	٤
المجموع الكلي	٧	صفر	٧	٧
النسبة المئوية	١٠٠ في المائة	صفر في المائة	١٠٠ في المائة	١٠٠ في المائة

الجدول ٤

حالة التنفيذ حسب الأولوية - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

الأولوية	المنفذة	قيد التنفيذ	المجموع
علياً*	صفر	٣	٣
متوسطة	صفر	٤	٤
دنياً	صفر	صفر	صفر
المجموع	٢	٧	٧
النسبة المئوية من المجموع	صفر في المائة	١٠٠ في المائة	١٠٠ في المائة

* أعطى البرنامج الإنمائي وصندوق المشاريع الإنتاجية الأولوية لتنفيذ التوصيات ذات "الأولوية العلى"، حيث حددت المنظمتان موعداً نهائياً للإنجاز هو تسعة أشهر بعد صدور تقرير مجلس مراجعي الحسابات بالنسبة لما يزيد على ٧٥ في المائة من التوصيات، و ١٢ شهراً للتوصيات المتبقية ونسبتها ٢٥ في المائة.

خامسا - حالة توصيات مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ والسنوات السابقة

ملاحظة: يتضمن المرفقان ٣ و ٤، اللذان يظهران على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي، مزيداً من التفاصيل عن توصيات مراجعي الحسابات الموجهة للبرنامج الإنمائي (٧) ولصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (٣)، على النحو المبين أدناه.

٤٩ - وحتى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، من أصل ٣١ توصية موجهة للبرنامج الإنمائي أفادت تقارير مجلس مراجعي الحسابات في السنوات السابقة بأنها لم تنفذ، تم تقييم ٩٠ في المائة (٢٨ توصية) على أنها "نفذت بالكامل" أو "أما مكررة" وبالتالي أُغلقت، و ١٠ في المائة (٣ توصيات) على أنها قيد التنفيذ. وبالنسبة لصندوق المشاريع الإنتاجية، من أصل ١٦ توصية أُفيد في تقارير السنوات السابقة بأنها لم تنفذ، تم تقييم ٩٤ في المائة على أنها "نفذت بالكامل" أو "تجاوزتها الأحداث" وبالتالي أُغلقت، و ٦ في المائة على أنها قيد التنفيذ. وقد ساهمت عوامل مختلفة في حالات التأخير في التنفيذ الكامل لتوصيات مراجعي الحسابات السبع (البرنامج الإنمائي) والثلاث (صندوق المشاريع الإنتاجية) التي لم يبت فيها بعد، والتي ذكرت في تقرير عام ٢٠١٥، ومن ذلك مثلاً ما يلي:

(أ) يعتبر البرنامج الإنمائي أن التوصية نُفذت في حين أن مجلس مراجعي الحسابات يطلب معيار أداء أعلى لكي يعتبر أن التوصية نُفذت (توصية واحدة لصندوق المشاريع الإنتاجية بشأن إغلاق المشاريع التي حققت معدل إغلاق نسبته ٨٠ في المائة، وتوصية واحدة للبرنامج الإنمائي بشأن التواصل مع مجلس الموظفين أثناء عملية الاستعراض الهيكلي لعام ٢٠١٥)؛

(ب) ينتظر البرنامج الإنمائي وصندوق المشاريع الإنتاجية تقييم مجلس مراجعي الحسابات (ثلاث توصيات للبرنامج الإنمائي وتوصيتان للصندوق)؛

(ج) يتوقف التنفيذ على عوامل ليس البرنامج الإنمائي هو الجهة الوحيدة التي لها سيطرة عليها (توصية واحدة للبرنامج الإنمائي بشأن استعراض مكتب قطري لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وإطار عمل جديد للمساعدة الإنمائية يشمل جميع أصحاب المصلحة في البلد، بمن فيهم النظراء الحكوميون؛ وتوصية للبرنامج الإنمائي بانتظار مراجعة قضائية من جانب الدولة ذات السيادة؛ وتوصية بشأن تسوية الحساب الجاري مع الأمم المتحدة، تتوقف على مدخلات مقدمة من الأمانة العامة للأمم المتحدة).

الجدول ٥

حالة تنفيذ توصيات السنوات السابقة - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

حالة التوصيات	عدد التوصيات	النسبة المئوية من المجموع
منفذة أو مكررة	٢٨	٩٠ في المائة
قيد التنفيذ	٣	١٠ في المائة
المجموع	٣١	١٠٠ في المائة

الجدول ٦

حالة تنفيذ توصيات السنوات السابقة - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

حالة التوصيات	عدد التوصيات	النسبة المئوية من المجموع
منفذة	١٤	٨٨ في المائة
قيد التنفيذ	١	٦ في المائة
تجاوزتها الأحداث	١	٦ في المائة
المجموع	١٦	١٠٠ في المائة

سادسا - خاتمة

٥٠ - من دواعي سرور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية تلقي رأي غير مشفوع بتحفظات بشأن البيانات المالية الخاصة بكل منهما من مجلس مراجعي الحسابات للسنة الرابعة على التوالي بعد تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. والمنظمتان ملتزمتان بمواصلة هذه الإنجازات ومواصلة الحرص على التصدي للمخاطر التي حددها مجلس مراجعي الحسابات. وقد عملت القائمة المنقحة للأولويات المتعلقة بمراجعة الحسابات في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ على تحديد مسار العمل على المستوى المؤسسي وإبلاغ استجابة الإدارة للمخاطر الموجودة والناشئة. وتواصل مديرة البرنامج، بمعية مدير البرنامج المعاون، تتبع التقدم المحرز في معالجة أولويات مراجعة الحسابات، في حين يقوم فريق الأداء المؤسسي، الذي يرأسه مدير البرنامج المعاون، برصد دقيق لعملية تخفيف المخاطر المؤسسية ذات الصلة.

المرفق ١

الأولويات العليا السبع التي حددتها إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
لمراجعة الحسابات عن فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

إدارة البرامج والمشاريع وتقييمها	إدارة قدرات الشركاء المنفذين وشؤونهم الائتمانية
إدارة الموارد البشرية والهيكل التنظيمية الملائمة	استراتيجيات الرقابة على المشتريات والحد من الغش
الشراكات وتعبئة الموارد	الإدارة المالية للمكاتب القطرية واستدامتها
اعتماد وتنفيذ الإدارة المركزية للمخاطر	

المرفق ٢

التقييم النهائي للتقدم المحرز في تنفيذ الأولويات العليا الثماني التي حددها إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمراجعة الحسابات عن فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

٥	٥ - إدارة التغيير الهيكلي وتحقيق الفوائد	٣	١ - إدارة قدرات الشركاء المنفذين وشؤونهم الائتمانية
٥	٦ - إدارة المخزون والأصول وتعزيز الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن أصول المشاريع	٣	٢ - إدارة جودة ومخاطر البرامج/المشاريع
٥	٧ - إدارة التوظيف وتطبيق ضوابط انتهاء الخدمة	٤	٣ - تخطيط المشتريات والتأهيل المهني للقائمين عليها وتعزيز قدراتهم
٥	٨ - توصيات مراجعة الحسابات التي لم تنفذ منذ فترة طويلة	٤	٤ - المساءلة الإدارية وتنفيذ الضوابط على الصعيد الميداني

رموز الألوان	مفتاح البيان	رموز الألوان	مفتاح البيان
٢	لم تُطبق الإجراءات التصحيحية تماما بعد، أو لم تتحقق تماما بعد الآثار المتوخاة من الإجراءات، أو ينبغي تخفيف حدة المخاطر الكامنة	٥	عولجت الشواغل فعلا
١	ساعات الأحوال	٤	لوحظ حدوث أوجه تحسن، العمل جار حسب المقرر
		٣	لوحظ حدوث أوجه تحسن، ولا يزال ينبغي بذل المزيد من الجهد